المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/05/2012

الفدرالية تدعو الى أنسنة مراكز حماية الطفولة، واحترام معايير البيئة في المدن الجديدة

3/10/06

الفريق الفيدرالي

محمد الطالبي

بلغت الأموال المعبأة في إطار هذا الصندوق، خلال الفترة من 2009 2011- ما قيمته 1.166 مليون درهم تم استعمال جزء منها لتمويل البرنامج الوطني للتطهير السائل الذي تم إعداده سنة 2005

تقدم الفريق الفدرالي بمجلس المستشارين ،بإحاطة علما حول التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «الأطفال في مراكز الحماية: طفولة في خطر». واعتبر المستشار عبد المالك افرياط انه تقرير صادم يشير الى انعدام ادنى شروط العيش الكريم، والتي تتحمل فيها أطراف حكومية المسؤولية منها خصوصا وزارة الشباب والرياضة ، وزارة العدل والحريات، وزارة التضامن والمراة والأسرة والتنمية الاجتماعية. واكد عبد المالك ان الزيارة الميدانية التي قام بها وفد المجلس شملت سبعة مراكز لحماية الطفولة، أكدت عدم خضوع هذه المراكز للمعايير الدولية المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل والإدماج، بل وحتى للمراقبة من طرف الإدارة المعنية، بل والأكثر من هذا ان هذه المراكز يسودها قانون الغاب، وهو ما يمكن تفسيره من خلال القمع الممنهج الذي يتعرض له والجو هذه المؤسسات من عقوبات بدنية وشتم وإهانة، مع التذكير بان هناك اختلاط بين من هو في وضعية صعبة مع أطفال في نزاع مع القانون، ناهيكم عن الاكتظاظ، والفوضى في الإيداع بهذه المراكز الذي يكون في بعض الحالات غير مبرر.

وتطرق المستشار الفيدرالي الى أن الدستور المغربي أكد على ضرورة احترام الحريات وحقوق الإنسان وحقوق الطفل بشكل خاص والعيش الكريم لكل شرائح المجتمع، وهذا ما كان يجب أن تتكب عليه الحكومة وعلى غيره من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي كانت وراء التراجعات التي سجلت على مستوى العديد من المؤشرات التي تبني عليها العديد من المؤسسات ترتيبنا، بدل الصراعات الثنائية التي لن تزيد المغاربة إلا سخطا وعزوفا.

وإذ سيتم اليوم التصويت على مشروع قانون يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية، فإنه يتطلب سن سياسة أنسنة كل المراكز التي تاوي السجناء أو مخافر الشرطة. وفي نفس الجلسة تقدم الفريق الفدرالي بسؤال حول ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالتطهير السائل وتصفية المياه المستعملة، وتقدم به رئيس الفريق محمد دعيدعة حيث اشار الى انه ابتداء من فاتح يناير 2007 تم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى «صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة». واشار دعيدعة إلى انه ومنذ إحداث هذا الحساب تم التوقيع على عدة اتفاقيات بمبلغ استثماري يصل إلى 4569 مليون درهم، يتم تمويله من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالات (بمبلغ 3.573 مليون درهم) والدولة: (803 مليون درهم) والجماعات المعنية (193 مليون درهم).

ولقد بلغت الأموال المعبأة في إطار هذا الصندوق، خلال الفترة من 2009 2011- ما قيمته 1.166 مليون درهم تم استعمال جزء منها لتمويل البرنامج الوطني للتطهير السائل الذي تم إعداده سنة 2005، والذي يهدف إلى :

بلوغ نسبة ربط تصل إلى 80 % بالمجال الحضري، تقليص نسبة التلوث ب 60 % على مستوى الجماعات الحضرية. كما يشمل هذا البرنامج الذي يبلغ تكلفته 43 مليار درهم مجموعة من العمليات.

كما تساءل عن الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار هذا البرنامج ؟

وماهي التكلفة المالية للمشاريع المنجزة؟ وماهي الجماعات والمناطق المستفيدة من هذا البرنامج؟

وفي تعقيبه على رد الوزير، أوضح محمد دعيدعة أن مدنا جديدة تقام دون أن تتوفر على قنوات الصرف الصحي، وهي فضيحة بيئية وقانونية صارخة.

المعطلون «يقتحمون» مقرّ مجلس حقوق الإنسان احتجاجا على توظيف صحراويين

الرباط
محمد الرسمي

حاول العشرات من معطلي التنسيقيات الأربع الموقعة على محضر 20 يوليوز، زوال أول أمس الأربعاء، اقتحام مقرّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرباط، وهي المحاولة التي أحبطها تدخل لقوات الأمن، ما خلف، حسب مصدر من التنسيقيات الأربع، 54 إصابة في صفوف الأطر المعطلة، منها إصابتان في حالة حرجة قد تتطلب تدخلا جراحيا.

وكان المعطلون المنتمون إلى التنسيقيات الأربع (الموحدة، الوطنية، الأولى، المرابطة) الموقعة على محضر 20 يوليوز، قد انطلقوا في مسيرة جابت شوارع العاصمة الرباط، قبل أن يتوجه ما يفوق 100 معطل -مرتدين الزي الصحراوي- نحو مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل الاحتجاج على مسؤوليه باعتبار أنه كان الضامن لمحضر 20 يوليوز، الموقع مع الحكومة السابقة، إضافة إلى ما قالوا إنها توظيفات تتم في الوقت الحالي لشباب من المناطق الجنوبية للمملكة، بتوصية من المجلس..

ورغم أن المحتجّين عبّروا عن دعمهم لتلك التوظيفات المباشرة، فإنهم انتقدوا ما قالوا إنه «تمييز بين أبناء الوطن الواحد»، رافعين شعارات إحتجاجية من قبيل: «لا جنوب لا شمال، المغاربة بحال بحال».. كما تعمّدوا ارتداء الزي الخاص بأبناء المناطق الجنوبية للمملكة للدلالة على أنه يجب معاملة الجميع بالطريقة نفسها، وعدم التمييز بين الأطر المعطلة بناء على انتماءاتها الجغرافية.

وفي السياق ذاته، قال أنور مهدي، المسؤول الإعلامي للتنسيقيات الأربع الموقعة على محضر 20 يوليوز، إن التصعيد الأمني الملحوظ مؤخرا ضد المعطلين مردّه إلى تخوف السلطات من مهاجمتهم منصّات مهرجان «موازين».. «بينما يعرف الجميع أنه لا علاقة لنا بهذا المهرجان، وأنّ مطالبنا متعلقة بالتوظيف المباشر، ونحن نخطط لأسبوع الغضب بعد انتهاء المهرجان».

واستغرب مهدي، في حديثه إلى «المساء»، تحول المجلس الوطني لحقوق الإنسان «من مؤسسة مسؤولة عن متابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، إلى هيأة تتدخل من أجل التفريق بين أبناء الوطن الواحد في التوظيفات»، مستنكرا عجز اللجنة الحكومية، التي يترأسها وزير الدولة عبد الله باها، عن إيجاد حلول رغم مرور ما يفوق السنة والنصف على بدء اشتغالها.

ملف

محطات ارتفاع منسوب خطاب التكفير في طبعته الجديدة

متطرف يحاول ذبح طالبة بجامعة أكادير

جريمة أخرى بآلة حادة استهدفت حياة فدوى الرجواني طالبة وحقوقية وعضو المجلس الإداري للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، جريمة بآلة حادة في قلب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر تركت بعنقها على مستوى الحنجرة جرحين بارزين، لا لشيء سوى لأنها عبرت عن رأيها وعن اختلافها مع خطاب التطرف عبر موقعها على الفايسبوك.

المتطرف انقض عليها من الخلف، وخنق أنفاسها وأحدث جرحين بحنجرتها ودس في صدرها رسالة كتب فيها « الإسلام هو الحل»

4982/6

خلال ظهر أول أمس كانت فدوى الرجواني الطالبة بماستر السياحة والتواصل دخلت على الفور أسوار كلية الآداب من «الباب المخصص للأساتذة»، كانت في طريقها نحو قاعة الدرس والتحصيل، فجأة انقض شاب في العشرينات من عمره على عنقها من الخلف بيده اليمنى، أحكم قبضته على خناقها لمدة فشعرت بالخوف كما تحكي للأحداث المغربية، وأرخت حقيبتها أرضا معتقدة أن المترصد بها لص يرغب في السطو على محتوياتها.

لم يعر الشخص غريب الأطوار، أي إهتمام لمحتويات الحقيبة من نقود وهاتف نقال، وظل للحظة مستحكما بقبضة يده على عنق فدوى، فجأة أحست به يدس شيئا صلبا من فتحة الجلباب العلوية، أودعه بصدرها ثم أزال قبضة يده الحديدية، وانسحب على الفور مغادرا الكلية مستغلا خلو المكان من الطلبة في ذلك الوقت الذي أشرف على الظهيرة.

تحسست فدوى الرجواني موضع الألم على مستوى حنجرتها الذي شعرت به متأخرة، وأرجعت أطراف أصبعها مليئة بدماء ساخنة، لحظتها شعرت بالخوف والرعب، فقاومت لتخرج الشيء الصلب المدسوس بصدرها معتقدة أنه قد يكون شيئا متفجرا مادام المجرم لم يستهدف أموالها وباقي أغراضها، فجأة أخرجت من صدرها ورقة كتب عليها باللغة العربية «الإسلام هو الحل» الورقة مرقونة بجهاز الحاسوب، وتم تكبير حروفها لتبدو بارزة.

وصلت رسالة المتطرف ذات الحروف العريضة، وفهمتها فدوى بسرعة، كما فهمت رسالة الاعتداء بواسطة شفرة حلاقة على الجنجرة، الشيء نفذ بها المعتدي الجرحين باحترفية، بعدها استسلمت لانهيار جسدي وانطرحت أرضا إلى أن علم زملاؤها بشعبة السياحة والتواصل بما وقع من خلال أحد الطلبة فهرعوا إلى عين المكان حيث مازالت تسترجع أنفاسها من هذه العملية التي استهدفت جسدها وحريتها، وكيانها كامرأة وناشطة حقوقية وعضو بحزب وطني وفاعلة جمعوية، كما استهدفت الحرم الجامعي الذي تدرس به هذه الطالبة.

بسرعة فائقة حضر كذلك إلى مسرح الجريمة عميد الكلية أحمد صابر، ونوابه، والكاتب العام للكلية، والاساتذة وزملاء الطالبة، وتم استدعاء سيارة الإسعاف لنقلها إلى مستشفى الحسن الثاني، هناك خضعت للعلاجات، ولاستفسارات مصالح الأمن التي التحقت بها إلى المستشفى في حينه.

من المستشفى انتقلت فدوى الرجواني رفقة زملائها إلى مقر الدائرة الأمنية الخامسة حيث تم الاستماع إليها من قبل مصالح الأمن في محاضر رسمية، كما تناوبت على استفسارها مختلف المصالح والأجهزة المكلفة بالأمن، لما يزيد عن 3 ساعات.

صورة المتطرف ارتسمت في ذهن الطالبة، بينما لم تتمكن من معرفة نبرة صوته لأنه لم يتحدث واكتفى بنقل رسالة مكتوبة من ثلاث كلمات « الإسلام هو الحل»، أبيض البشرة في حوالي الخامسة والعشرين من العمر، يرتدي سروالا بلون بني فاتح، وقميصا «قميجة» بيضاء بخيوط بنية حليق الوجه.

فدوى تشرح أسباب هذه الجريمة؟

فدوى الرجواني أم لثلاثة أبناء، عضو اللجنة الإدارية للاتحاد الاشتراكي، وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وعضو مكتب جمعية الطلبة الباحثين في السياحة والتواصل، وكانت من أنشط أعضاء حركة 20 فبراير أكادير المركز. فهذا الزخم النضالي جعلها في قلب اهتمامات مجتمعها، وبسبب ذلك كما تروي لـ«الأحداث» المغربية، فهمت مغزى هذه الرسالة المكتوبة بلغة الدم والتهديد بالقتل.

رسالة من متطرف لاحقها حتى الجامعة يومين فقط بعدما كتبت على صفحتها بالفايسبوك «العلمانية هي الحل» فجاء هو ليكتب بدمها «الإسلام هو الحل». الجملة جاءت خلاصة لنقاش هادئ مع أحد أصدقائها، يؤمن بالاختلاف في إطار النقاش الدائر حاليا حول أي مشروع مجتمعي نريد، وأي السبل لبلوغه، كما جاءت هذه العملية المتطرفة بعد تضامن فدوى مع عصيد في الهجمة الأخيرة التي تطاله، وبعد تضامنها العلني كما تحكي مع أستاذ الجديدة يونس الذي اتهم بالإلحاد، ووصفت ما يجري بخصوص هذه القضية بعودة محاكم التفتيش الجديدة.

صورة المتطرف ارتسمت في ذهن الطالبة، بينما لم تتمكن من معرفة نبرة صوته لأنه لم يتحدث واكتفى بنقل رسالة مكتوبة من ثلاث كلمات «الإسلام هو الحل»

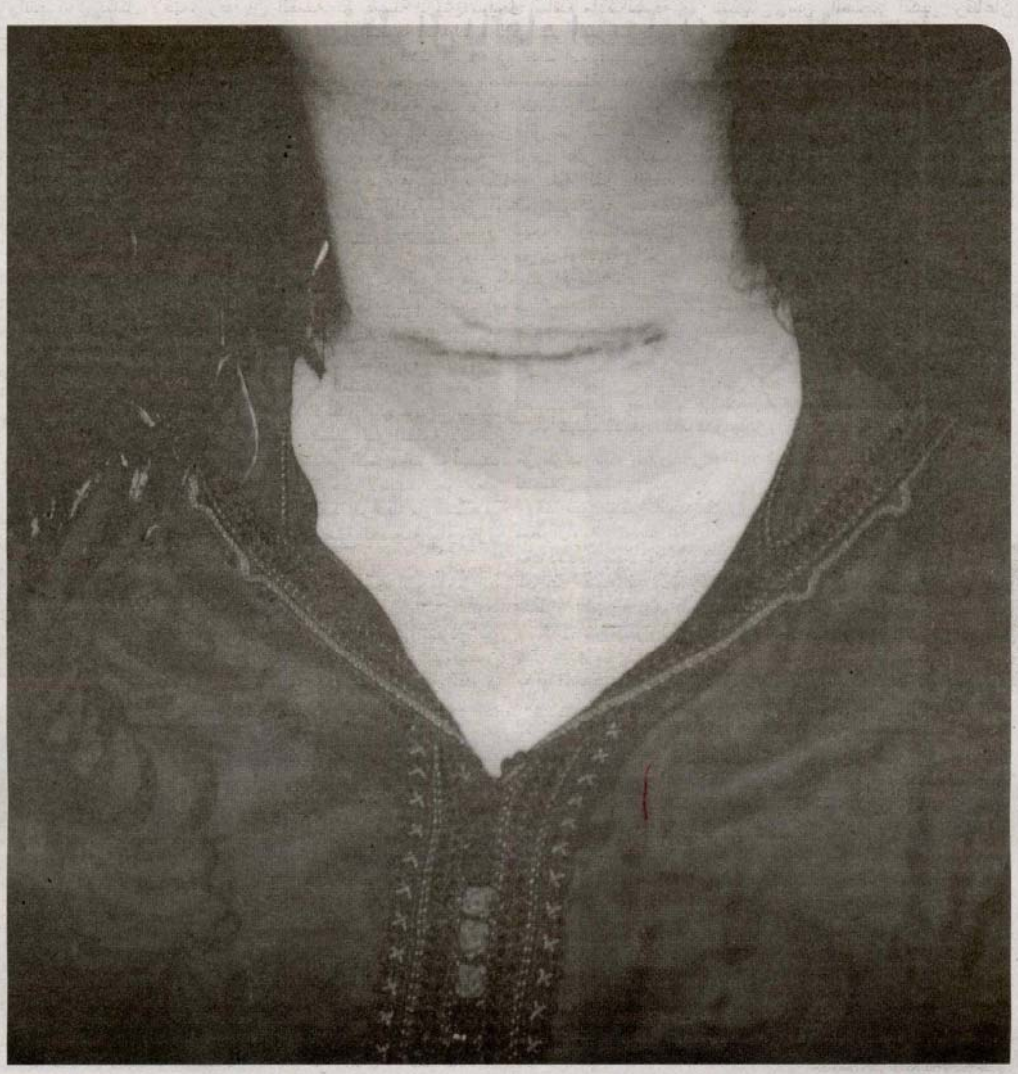

وبسبب ذلك كما تروي لـ«الأحداث» المغربية، فهمت مغزى هذه الرسالة المكتوبة بلغة الدم والتهديد بالقتل.

رسالة من متطرف لاحقها حتى الجامعة يومين فقط بعدما كتبت على صفحتها بالفايسبوك «العلمانية هي الحل» فجاء هو ليكتب بدمها «الإسلام هو الحل».

الجملة جاءت خلاصة لنقاش هادئ مع أحد أصدقائها، يؤمن بالاختلاف في إطار النقاش الدائر حاليا حول أي مشروع مجتمعي نريد، وأي السبل لبلوغه، كما جاءت هذه العملية المتطرفة بعد تضامن فدوى مع عصيد في الهجمة الأخيرة التي تطاله، وبعد تضامنها العلني كما تحكي مع أستاذ الجديدة يونس الذي اتهم بالإلحاد، ووصفت ما يجري بخصوص هذه القضية بعودة محاكم التفتيش الجديدة.

كانت فدوى تتحدث بمعنويات مرتفعة بسبب حالات التضامن الواسعة التي احيطت بها من داخل المغرب وخارجه وبسبب المكالمات الهاتفية التي لم تتوقف طيلة يوم أمس وصبيحة أمس، من أجل ذلك اعتبرت أن عملية هذا المتطرف منعطف جديد في حياتها لكي تمضي برأس مرفوع، في النقاش الجاد والعمل للرقي بالمجتمع دون خوف، أوخضوع واستسلام لأمراء الدم الذين يتحدثون لغة القتل، ولا ينبسون ولو بكلمة واحدة من أجل الإقناع.

تضامن واسع

أجواء التضامن تهاطلت على فدوى الرجواني من كل صوب وحدب، جاءت من ادريس لشكر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي هاتفها وعبر لها عن تضامن الاتحاد الاشتراكي معها في المحنة التي مرت منها، ومن مناضلي هذا الحزب وأعضاء شبيبته من مختلف المدن، ومن محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومن مسؤولي جامعة ابن زهر، كما صدرت بيانات في حينه عن هيئات نقابية من بينها النقابة العامة للشغل بفرنسا، والفدرالية الديمقراطية للشغل، قطاع الجماعات المحلية.

اعتبرت أن عملية هذا المتطرف منعطف جديد في حياتها لكي تمضي برأس مرفوع، في النقاش الجاد والعمل للرقي بالمجتمع دون خوف، أوخضوع واستسلام لأمراء الدم الذين يتحدثون لغة القتل

واعتبر خليل هيدان رئيس جمعية الطلبة الباحثين في السياحة والتواصل، وفاعل جمعوي وحقوقي، أن المعتدي استهدف الجامعة، ليقحمها غصبا في عمله الإجرامي هذا، وتساءل كيف لا يقوى الفكر المتطرف على ممارسة الحق في الاختلاف وطرح وجهة نظره بالطرق الحضارية فيختار لغة العنف والقتل، مستهدفا زميلته فدوى المعروفة بهدوئها وسكينتها، وأنشطتها الحقوقية التي تعتبرها مبدأ في حياتها. وكان خليل هيدان عاش اللحظات الأولى التي تلت الاعتداء ورافق الضحية إلى المستشفى ومصالح الأمن.

إدريس النجار

رفاق اليزمي يبحثون آفاق التنمية بالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

4962 12

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة من 22 إلى 25 ماي الجاري بمدينة «نانت» الفرنسية في الدورة الخامسة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنظمة تحت شعار «التنمية المستدامة وحقوق الإنسان : المعركة ذاتها».

بلاغ للمجلس ذكر أن الدورة الخامسة للمنتدى ترمي إلى مساءلة مفهوم التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان بعد نحو سنة من انعقاد المؤتمر الدولي ريو+ 20، إذ يسعى اللقاء إلى تأكيد ضرورة إرساء تنمية مستدامة قائمة على احترام حقوق الإنسان بما يمكن من بلوغ تطور اجتماعي فعلي وتنمية عادلة في إطار يضمن تعزيز الديمقراطية وحماية البيئة».

وسيساهم المجلس، الممثل بحورية إسلامي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان و محمد شارف، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير و حميد الكام، مستشار رئيس المجلس، في النقاشات التي ستنظم في إطار المحاور الكبرى للمنتدى المتعلقة بآفاق التنمية.

العيون : تطورات قضية الصحراء محور لقاء مع مقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوربا

عقد والي جهة العيون - بوجدور - الساقية الحمراء، خليل الدخيل، وعدد من منتخبي وشيوخ القبائل الصحراوية بالجهة، أول أمس الأربعاء بالعيون، لقاء مع مقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ليليان موري باسكيي، التي تقوم بزيارة إلى المغرب.

وقدم والي الجهة، خلال هذا اللقاء، لمحة عن قضية الصحراء المغربية والجذور التاريخية للنزاع المفتعل حولها، مبرزا أن المملكة وضعت على الطاولة مقترحا للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية من أجل تسوية نهائية لهذا النزاع، وهو المقترح الذي وصفه المجتمع الدولي بالجدي وذي المصداقية.

وأطلع الوالي ليليان موري على أبرز المحطات التي ميزت استرجاع الأقاليم الصحراوية المغربية وعلى الروابط التاريخية والقانونية التي تجمع سكان الأقاليم الجنوبية بالعرش العلوي المجيد وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها هذه الأقاليم منذ سنة 1975.

من جهة أخرى، جدد منتخبو جهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء تشبثهم بمقترح الحكم الذاتي كحل وحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء، مؤكدين أن الساكنة الصحراوية ستظل متمسكة بهذا المقترح والذي يخول للسكان المحليين اختصاصات واسعة لتسيير شؤونهم الداخلية بأنفسهم تحت السيادة المغربية.

وأضافوا أن هذا المقترح، الذي حظي بإشادة وإجماع دوليين، سيضمن للساكنة الصحراوية كافة الحقوق والعيش الكريم وسيعزز الحرية التي يتمتعون بها، عكس ما يعيشه المغاربة المحتجزون بمخيمات تندوف من تنكيل واضطهاد.

وأكدوا أن الساكنة الصحراوية لها قناعة ثابتة وراسخة في مبادرة الحكم الذاتي التي شاركت في بلورتها عن طريق المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية كشيوخ قبائل وفاعلين جمعويين ومنتخبين بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وأشاروا إلى أن المنجزات التنموية والأوراش الكبرى التي انجزت بالأقاليم الجنوبية؟ خاصة في مجالات البنيات التحتية والتنمية الاجتماعية والمشاركة في اتخاذ القرار على الصعيد الجهوي والمحلي والوطني والتمتع بكافة الحقوق؟ لخير دليل على انخراط المملكة في مسار الحداثة والبناء الديمقراطي.

وبخصوص وضعية حقوق الإنسان؟ أكد منتخبو الجهة، خلال هذا اللقاء، أن المملكة حققت في هذا المجال تقدما كبيرا بفضل الإصلاحات السياسية التي باشرتها وبفضل عدد من المؤسسات الوطنية التي تم إحداثها؟ وعلى رأسها هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟ علاوة على المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وانخراط المجتمع المدني.

وأكدوا أن البرلمانيين والمنتخبين بالأقاليم الصحراوية يعملون، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجالس الجهوية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات، على صون واحترام حقوق الإنسان في كل جهات المملكة من خلال عدة آليات للمراقبة وتقصي الحقائق.

يشار إلى أن ليليان موري باسكيي أجرت، قبل ذلك، لقاء بمقر بعثة «المينورسو» ومن المرتقب أن تعقد لقاءات مع عدد من الفعاليات المحلية بجهة العيون.

اعتداء

9409/4

تعرضت الفاعلة الجمعوية والحقوقية فدوى الرجواني زوال أول أمس الأربعاء برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية لاعتداء جسدي خطير بفضاء الانسانيات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية من قبل مجهول مستعينا بالة حادة يرجح ان تكون شفرة حلاقة، حيث باغتها من الخلف وأجهز على عنقها بالآلة الحادة مخلفا جرحا غائرا لتسقط أرضا وسط دماءها تاركا لها ورقة بيضاء كتب عليها «الإسلام هو الحل» ليتم نقلها على وجه السرعة للمستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير، حيث قدمت لها الاسعافات الاولية قبل التوجه رفقة عضوين من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير للمفوضية الخامسة للأمن الوطني بحي الداخلة بأكادير من أجل تسجيل شكايتها. الحادث خلف نوعا من الاستياء في نفوس الطلبة والطالبات خاصة وأن مثل هذه السلوكيات تبقى غريبة على فضاء ومحيط الكلية وتواصل المصالح الأمنية تحريتها من أجل الوصول للفاعل وتقديمه للعدالة.

22 605

لقاء تواصلي مع الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

يحتضن المركز العام لحزب الاستقلال بالرباط ابتداء من الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء 28 ماي الجاري لقاء تواصليا مع الأستاذ محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في موضوع «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودورها في تكريس حكم القانون.

حقوق الانسان بالمغرب زيرو. هذا ما خلص اليه تقرير منظمة العفو الدولية ٢٠١٣= "كود تنشر التقرير

الرباط–محمد الفيلالي
الجمعة 24 ماي 2013 - 09:06

رسمت منظمة العفو الدولية صورة سوداء عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب من خلال تقريرها لسنة 2013.

وأكدت المنظمة المعروفة اختصارا ب"أمنستي"أن السلطات فرضت قيوداً على حرية التعبير وقامت بمقاضاة منتقدي الحكم الملكي والدين ومؤسسات الدولة، وكذلك أنصار حق تقرير المصير للصحراء. واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة ضد المتظاهرين. وواجه من اشتُبه بأن لهم صلة بالإرهاب أو بجرائم أمنية أخرى خطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ومحاكمات جائرة. وتعرض مهاجرون ولاجئون وطالبو لجوء لهجمات. وظلت النساء والفتيات تعاني من التمييز في القانون والواقع الفعلي. وحكم على ما لا يقل عن سبعة أشخاص بالإعدام؛ ولم تنفذ أي أحكام بالإعدام.

حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات
أكدت المنظمة ان السلطات واصلت قمع الصحفيين وغيرهم من منتقدي النظام الملكي أو مؤسسات الدولة. واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين.
ففُرض على الطالب عبد الصمد هيدور، في فبراير/شباط، دفع غرامة وحُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة «إهانة الملك»، عقب نشره شريط فيديو على شبكة الإنترنت ينتقد الملك.
وأيدت محكمة استئناف الدار البيضاء الحكم بالسجن سنة واحدة، الصادر في يوليو/تموز بحق مغني الراب، معاذ بلغوات، بتهمة إهانة الشرطة. ووجِّه إليه الاتهام عقب نشر شريط فيديو لإحدى أغنياته على شبكة الإنترنت. وسجن في مارس/آذار.

وحكم، في سبتمبر/أيلول، على طارق رشدي وخمسة ناشطين آخرين في «حركة 20 فبراير»، التي تطالب بالإصلاح السياسي، بفترات سجن وصل بعضها إلى 10 أشهر. وأدينوا بتهم من قبيل إهانة موظفين رسميين وممارسة العنف ضدهم. وفي نهاية العام، ظل العشرات من ناشطي «حركة 20 فبراير» وراء القضبان، حسبما ورد.

قمع الرأي المخالف – النشطاء الصحراويون
واصلت السلطات استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة حق تقرير المصير للصحراء ، واستخدمت القوة المفرطة لقمع المظاهرات في الصحراء أو لمنع تنظيمها. كما واصلت قطع الطريق على التسجيل القانوني لمنظمات المجتمع المدني الصحراوية.
فورد أن الشرطة ألحقت إصابات بعشرات الأشخاص الذين كانوا يتظاهرون في العيون، في 13 يناير/كانون الثاني، تضامناً مع 23 سجيناً صحراوياً

التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة
استمر ورود تقارير عن تعرض المعتقلين للتعذيب ولغيره من ضروب المعاملة السيئة، حيث أخضع المعتقلون المحتجزون لأغراض التحقيق لدى «مديرية مراقبة الأراضي والاستخبارات»، لخطر التعذيب على نحو خاص. وعقب زيارته للمغرب في سبتمبر/أيلول، أشار «مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب» إلى أن التعذيب يتفشى أكثر كلما تصوّرت الدولة أن ثمة تهديداً للأمن. ولاحظ أنه نادراً ما أدت مزاعم التعذيب إلى مقاضاة الجناة المزعومين.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أورد «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» أن موظفي السجون واصلوا ارتكاب الانتهاكات ضد السجناء، وأن التحقيقات ظلت نادرة الحدوث.

الأمن ومكافحة الإرهاب

ظل الأشخاص الذين اشتبه بأن لهم صلة بالإرهاب، أو بجرائم أخرى تتعلق بالأمن، عرضة للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة ولمحاكمات جائرة.

وخفضت محكمة استئناف سلا مدة الحكم الصادر بحق علي عرّاس، الذي أدين في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 بعضوية منظمة إرهابية وحكم عليه بالسجن 15 سنة، إلى السجن 12 سنة. وظل استئناف آخر قُدم إلى محكمة النقض قيد النظر في نهاية السنة.

العدالة الانتقالية

لم تنفذ السلطات مرة أخرى التوصيات التي تقدمت بها «لجنة الإنصاف والمصالحة» في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، بما في ذلك توصية بالتصديق على «نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية»، وأخرى بضمان العدالة لمن عانوا من انتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية ما بين 1956 و1999.

اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون

ظل المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء عرضة للهجمات ولسوء المعاملة. ففي سبتمبر/أيلول، تحدث «مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب»، في تقرير له، عن ارتفاع في مستوى ما يتعرض له المهاجرون الذين لا يحملون وثائق ثبوتية من «ضرب مبرح وعنف جنسي وغيرهما من أشكال المعاملة السيئة»، وحث السلطات على التحقيق في أحداث «العنف ضد المهاجرين من دول جنوب الصحراء»، ومنع وقوعها.

حقوق المرأة

واجهت النساء والفتيات ضروباً من العنف الجنسي والتمييز في القانون وفي الواقع الفعلي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني بدأت الحكومة إجراءات تمكّن المغرب من أن يصبح دولة طرفاً في البروتوكول الإضافي لسيداو. بيد أنها واصلت تحفظها بشأن التزامها بموجب «سيداو» بالقضاء على التمييز ضد المرأة، مشترطة أن لا يتناقض ذلك مع الشريعة الإسلامية. ورفضت الحكومة توصية بمقتضى «المراجعة الدورية العالمية» للأمم المتحدة بتنقيح «قانون الأسرة» لإعطاء المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الميراث. وظل من الممكن للرجال أن يفلتوا من العقاب على جرم الاغتصاب في حال الزواج من الضحية.

مخيمات البوليساريو

تقاعست «جبهة البوليساريو» مجدداً عن اتخاذ أي خطوات لمحاسبة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في المخيمات

عقوبة الإعدام

حكم على ما لا يقل عن سبعة أشخاص بالإعدام. ولم تنفذ أي أحكام بالإعدام منذ 1993.

الاعتداء وقع داخل كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير

طعن ناشطة حقوقية بعد كتابتها على «الفايسبوك» عبارة «العلمانية هي الحل»

161/4

أكادير: محمد سليماني

تعرضت فدوى الرجواني، الناشطة الحقوقية وعضو اللجنة الإدارية لحزب الاتحاد الاشتراكي، لاعتداء غادر من طرف شاب داخل فضاء كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، حيث باغتها من الخلف وطعنها بشفرة حلاقة على مستوى العنق، لتسقط مضرجة في دمائها، قبل أن يغمى عليها. بعد ذلك، تم نقل الطالبة التي تدرس بسلك الماجستير، تخصص السياحة والتواصل إلى المستشفى الجهوي الحسن الثاني لتلقي العلاجات الضرورية. ولدى طعنها بتلك الآلة الحادة رمى عليها المعتدي ورقة كتب عليها «الإسلام هو الحل».

وتقدمت الرجواني بعد خروجها من المستشفى بشكاية في الموضوع لدى الدائرة الخامسة للشرطة بحي الداخلة، كما تم تسجيل أقوالها بخصوص هذا الاعتداء، الذي تعرضت له داخل فضاء الحرم الجامعي، في انتظار أن تعرض عليها الشرطة في وقت لاحق مجموعة من الصور الخاصة بالمشتبه فيهم قصد التعرف على الفاعل الحقيقي.

وأشارت الضحية، في اعترافاتها لدى الشرطة، إلى أنها ليست لها علاقة عداوة مع أي شخص يمكن أن يؤذيها بهذه الطريقة، مؤكدة كذلك أن المعتدي عليها لا تبدو عليه أي مظاهر توحي بتوجهه الفكري، خصوصا وأنها كتبت على حائطها بـ«الفايسبوك» يوما قبل الاعتداء عليها، عبارة «العلمانية هي الحل».

وفي سياق متصل، استنكر الطلبة الاتحاديون بأكادير ما أسموه الفعل الإجرامي الذي تعرضت له الطالبة فدوى الرجواني، التي تعتبر في الوقت ذاته، عضوا داخل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، مطالبين بفتح تحقيق في النازلة، لمعرفة الجهة أو الجهات التي دفعت إليه، رافضين بشكل قاطع «كل أشكال الإرهاب والعنف والتدافع والاصطدام داخل الحرم الجامعي، الذي هو في الأصل فضاء لتبادل الأفكار والتحصيل العلمي».

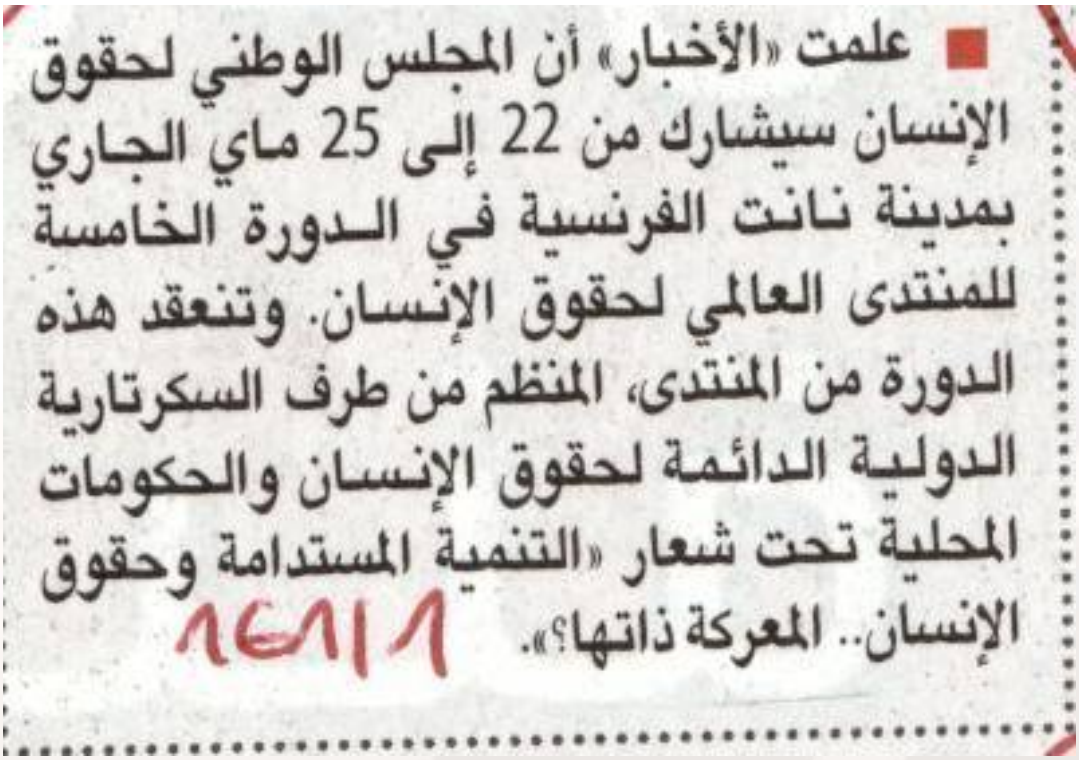

علمت «الأخبار» أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيشارك من 22 إلى 25 ماي الجاري بمدينة نانت الفرنسية في الدورة الخامسة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان. وتنعقد هذه الدورة من المنتدى، المنظم من طرف السكرتارية الدولية الدائمة لحقوق الإنسان والحكومات المحلية تحت شعار «التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.. المعركة ذاتها؟».

اعتداء على الطالبة رجواني باسم «الإسلام هو الحل»

تعرضت فدوى رجواني، عضو اللجنة الإدارية للاتحاد الاشتراكي وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لاعتداء بآلة حادة على مستوى العنق يوم الأربعاء بفضاء كلية الآداب بأكادير، بعد أن باغتها مجهول من الخلف ولف يده على عنقها وأصابها بجروح بليغة على مستوى الرقبة تاركا لها رسالة مفادها «الإسلام هو الحل».

وذكرت الضحية بأنها فوجئت عند دخولها باب الكلية بأحد الشبان يمسكها من الخلف قبل أن يوجه لها آلة «زيزوار» حادة نحو عنقها وقام بجرحها مرتين، وبعده قام برمي ورقة على صدرها مكتوب عليها «الإسلام هو الحل»، وأوضحت الضحية بأنها سقطت مغمى عليها مباشرة بعد الحادث، في الوقت الذي اختفى فيه المعتدي عن الأنظار، وذكرت رجواني أنها أودعت شكاية بالمتهم لدى مصالح الأمن بأكادير، ونقلت بعد ذلك إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وبخصوص سبب الاعتداء، رجحت رجواني أن يكون النقاش الدائر في الفايسبوك هو السبب وراء هذا الاعتداء، خصوصا وأنها تتبنى أطروحة العلمانية هي الحل، وهو الذي وضعته على حائط صفحتها على الفايسبوك.

وضعية حقوق الإنسان في المغرب محور مباحثات بين السيد بلكوش ومقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

و.م.ع
23.05.2013

الرباط 23 ماي 2013 /ومع/ شكلت وضعية حقوق الإنسان في المغرب محور مباحثات السيد الحبيب بلكوش، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيدة ليليان موري باسكيي، مقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، التي تزور المغرب حاليا.

وفي هذا الصدد، قدم السيد بلكوش عرضا عن إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، الذي أحدث في عقد التسعينيات الذي شهد "انفتاحا سياسيا حقيقيا للمغرب، الذي رأى لأول مرة انخراط اليسار في تدبير الشأن العام".

كما تطرق للإجراءات التي تم اتخاذها من أجل مرافقة الجهود الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان، لاسيما توسيع اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتشمل الوقاية والوساطة وإمكانية إجراء تحقيقات.

وتناولت المحادثات، أيضا، تطور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى الجهوي، خاصة إحداث فروع في أزيد من 13 جهة في البلاد بما في ذلك العيون والداخلة من أجل "مواكبة جهود حماية حقوق الإنسان، من خلال إجراء مشاورات مع مختلف الفاعلين الجمعويين العاملين في المجال والمنتخبين والهيئات الرسمية المعنية بحماية حقوق الإنسان".

وأبرز السيد بلكوش مختلف التقارير التي أنجزتها هذه الهيأة المستقلة بخصوص العديد من القضايا، ومنها أوضاع السجون ودور الأيتام والمستشفيات.

كما أشار إلى الالتزامات الجديدة للمغرب في مجال حقوق الإنسان، لاسيما إحداث آليتين جديدتين مكلفتين بمراقبة هذه المسألة.

وأكد السيد بلكوش أن جميع هذه الهيآت "تتوفر على إرادة سياسية للمضي قدما في مسار حماية حقوق الإنسان في مختلف ربوع البلاد"، معربا عن أمله في أن تنجز السيدة باسكيي مهمتها "في إطار موضوعية تعزز جهود المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان".

يشار إلى أن السيدة ليليان موري باسكيي، التي تقوم بزيارة للمغرب منذ أول أمس الثلاثاء، كانت أجرت لقاء بمقر بعثة (المينورسو)، كما عقدت لقاءات مع عدد من الفعاليات المحلية بجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء.

ومن المقرر أن تعقد سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين حكوميين وفاعلين محليين.

وتندرج زيارة مقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية، في إطار إعدادها لتقرير حول مساهمة الجمعية البرلمانية في إيجاد حل سياسي للنزاع في الصحراء.
ت/حج حب

حقوق الإنسان بالمغرب محور مباحثات بين بلكوش ومقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية

تليكسبريس – و م ع

شكلت وضعية حقوق الإنسان في المغرب محور مباحثات السيد الحبيب بلكوش، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيدة ليليان موري باسكيي، مقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، التي تزور المغرب حاليا.

وفي هذا الصدد، قدم السيد بلكوش عرضا عن إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، الذي أحدث في عقد التسعينيات الذي شهد "انفتاحا سياسيا حقيقيا للمغرب، الذي رأى لأول مرة انخراط اليسار في تدبير الشأن العام".

كما تطرق للإجراءات التي تم اتخاذها من أجل مرافقة الجهود الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان، لاسيما توسيع اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتشمل الوقاية والوساطة وإمكانية إجراء تحقيقات.

وتناولت المحادثات، أيضا، تطور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المستوى الجهوي، خاصة إحداث فروع في أزيد من 13 جهة في البلاد بما في ذلك العيون والداخلة من أجل "مواكبة جهود حماية حقوق الإنسان، من خلال إجراء مشاورات مع مختلف الفاعلين الجمعويين العاملين في المجال والمنتخبين والهيئات الرسمية المعنية بحماية حقوق الإنسان".

قضية الصحراء المغربية في ميزان الأخلاق .. بقلم: م/محمد موسى ابراهيم

الجمعة, 24 أيار/مايو 2013

يُعتبر المغرب منذ قديم الزمان وعلى مر مختلف الحقب, بأنه طفل أمريكا المدلّل, وقد انعكس ذلك في الكثير من التعامل المشترك بين الدولتين والتي أسهم في إنتعاش المملكة المغربية على مختلف الصّعد, ولا ننسى دور المغرب المتعاظم في توجيه الإسلام السياسي نحو بر الأمان . فالمغرب يُعتبر ركيزة الدول الإسلامية قاطبة في تجسيد الوسطية في الإسلام, وقد تبنّى هذا النهج مستخدماً أدوات حداثية لمواجهة ما يُعرف بـ"الإرهاب" أو "الإسلام السلفي", وقد شهد له العالم أجمع بجهوده وتفوّقه في هذا المجال منذ ما يقرب لثلاث عقود مضت. ولكن من المؤسف جداً أن نرى الولايات المتحدة الأمريكية تُقحم نفسها – في الآونة الأخيرة – في صراعات إقليمية وجهوية, لا ناقة لها ولا جمل في هذا إلا تنفيذا لأجندات بالوكالة لبعض الأطراف التي أثبت الزمان عجزها عن اللحاق بقطار المغرب السريع المتجه نحو الحداثة والإندماج بالسوق الأوروبية. إن فزّاعة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية لهي مبادرة تقدمت بها بعض اللوبيات الأمريكية "المرتزقة" ومارسته كورقة ضغط لاتخاذ مواقف عدائية ضد المملكة المغربية, ومنعها من بسط الأمن والاستقرار في إقليم من أقاليمها, يتمتع بنظام لا مركزي موسّع, يُعتبر نموذجاً يُحتذى به في العالمين العربي والإسلامي ولا فخر.

لقد دأبت بعض جماعات الضّغط التي تقوم تحركاتها من خلال منظور ضيّق وفق مصالحها ومصادر تمويلها المشبوهة, على جعل موضوع الدفاع عن حقوق الإنسان ذريعة لتقديم تقارير تفتقد للموضوعية, وتستند على معطيات ساذجة, خاصة عند مقاربتها للنّزاع حول الصحراء المغربية, ومن هنا أقدم مركز روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان على إصدار تقرير مُتخم بالمغالطات والضلالات حول وضعية حقوق الإنسان في هذا الإقليم.

ونص هذا التقرير على توسيع صلاحيات البعثة الأممية للصحراء الغربية "المينورسو" كي تشمل مراقبة حقوق الإنسان, مُعتبراً أن المنطقة لا يزال فيها نزاع مسلّح. وهذا الزعم في نظرنا ممجوج مردود, ونجده يتناقض في العمق مع المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان ومع الآليات الدولية للحماية في القانون الدولي لحقوق الإنسان, كما يتناقض مع مسارات ملف القضية إبتداء من سنة 2002م, حيث بدأ في البحث عن حل سياسي سلمي وديمقراطي .

ولكن كما يُقال إذا عُرف السبب بطل العجب, فانحياز المبعوث الأممي السيد كريتوفر روس لمعسكر الجزائر له أسبابه الموضوعية, فقد كان سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر, وبالتالي تنصّل المبعوث الأممي عن المسؤولية الأخلاقية التي كانت ملقاة على عاتقه تجاه القضايا الساخنة, كما إفتقر إلى الموضوعية ونزاهة المبعوث التي تُحتّم عليه المحايدة, ترك كل هذا خلفه وانحاز إلى أحد أطراف النّزاع, لم يترك للمغرب خياراً سوى أن تلوّح بسحب الثقة منه, وذلك خلال السنة الماضية. وقد اضطر هذا القرار الأمين العام للأمم المتحدة شخصياً للتدخل ويطلب من المغرب بالعدول عن هذا القرار, والإبقاء على السيد روس مبعوثاً أمميّاً مُقابل بعض الضمانات, على رأسها حياديته في هذا الصّراع.

والجدير بالذكر أنّ تعيين هذا المبعوث الأممي لم يلق الترحاب الكافي من طرف الأوساط السياسية المغاربية, باستثناء الجزائر التي تربطه بها علاقات المودة, والتي جاءت على حساب بعض الأشقاء, الذين يسعون لنزع فتيل صراع ما فتئت تؤجّجه الجزائر, كموقف عدائي تجاه جارتها المغرب, لممارسة الضغط عليه وإجباره على التنازل عن حقوقه المشروعة في ترابه الوطني وسيادته . ومن الواضح أن إحترام حقوق الإنسان والسّعي إلى محاربة الإنتهاكات هي في صُلب المشروع الديمقراطي الحداثي الذي منحه الدستور المغربي الجديد زخماً واضحاً. ولا شك في أن الدولة المغربية قد قطعت أشواطاً مهمة, وخاصة من خلال إعادة النّظر في تركيبة وعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يخضع لمعايير في مقدمتها الإستقلالية والمصداقية. في نفس السياق, فان المغرب فتح مجاله لعمل المقررين الدوليين العاملين في مجال حقوق الإنسان, كما هو الأمر بالنسبة للسيد ماندیز, المقرر الخاص بالتعذيب. لكن ينبغي الإقرار أن مسالة حقوق الإنسان في الصحراء تطرح في العمق إشكالية كبيرة تتمثل في معرفة كيفية التوفيق بين إحترام حقوق الإنسان والدعوة إلى الإنفصال التي يحاول خصوم المغرب إستغلالها لمنع كل تسوية محتملة لهذا النزاع المفتعل, والذي طال أمده .

تحاول هذا المقاربة ظاهرياً الفصل بين البُعد المتعلق بحقوق الانسان, والمقاربة الشاملة للتسوية, لكنها في العمق, مقاربة خطيرة لأنّها تُزكّي إستراتيجية خصوم المغرب الهادفة إلى تقويض السّيادة المغربية والبحث عن التسوية النهائية لمشكلة الصحراء وذلك من خلال التركيز على قضايا جزئية, كما هو الأمر بالنسبة لحقوق الإنسان وإستغلال ثروات المنطقة. وربما هذا هو الطريق الذي كان يوجه سلوك كريستوفر روس خلال المفاوضات غير الرسمية. ولم

يتنبه المفاوض المغربي لهذه الحيلة إلاّ مؤخراً عندما قرر سحب ثقته قبل أن يتراجع عن ذلك بعد طمأنة الأمين العام لجلالة الملك محمد السادس حول ضرورة إلتزام مبعوثه بمتطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لمراقبة حقوق الإنسان خرق لمبدأ كونية حقوق الإنسان, باعتباره مشروع "ديبلوماسي" و "سياسي" ضيّق من قبل مركز جون كينيدي للعدل وحقوق الإنسان, وهو مركز تشوبه الكثير من"الشبهات" في تلقيه أموال من بعض الجهات لإصدار تقارير باطلة ضد المغرب. إن مجلس الأمن بقراره رقم 1970 سنة 2012م إعترف بالمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان ولجنته الجهوية كآليات إنتصاف وطنية قادرة على حماية حقوق الإنسان, وهذا لا يعني مراقبة أممية للمنطقة, بل مراقبة في إطار آليات الإنتصاف الدولية, فالمغرب إختار أن يكون تحت رقابة الآليات الأممية العاديّة المكلّفة بمراقبة حقوق الإنسان, أي الآليات التعاهدية وغير التعاهدية من نظام الإجراءات الخاصة. ونقرأ في البيان الصادر عن الديوان الملكي أن المغرب إتخذ "إجراءات إدارية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على كافة ترابه. وفي هذا الإطار, يندرج بصفة خاصة, تعزيز إستقلالية الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وتوسيع إنفتاح المغرب على الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة, مستجيبة بذلك لإنتظارات المجتمع الدولي, وخاصة مجلس الأمن .

(2)

إن ما يُؤسف عليه, وما يندّ له الجبين أن نرى تلك الأموال الإفريقية والعربية, تُنفق على غير هُدى ولا سبيل مبين,كان أولى بها الفقراء والمحرومين في القارة العجوز. ولكن هذا الصرف البذخ والسخي نراه موجّه لتمويل جماعات عُرفت بتجاوزها لأبسط قواعد المهنية وعدم إحترامها للموضوعية والنّزاهة في تقاريرها, وعدم مراعاتها للقيم الأخلاقية في التعامل مع موضوع قد يمس بالوحدة الترابية للمغرب, لا لشيئ سوى إلحاق الضرر بدولة جارة شقيقة قطعت أشواطاً مقدّرة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد كان أولى أن تُصرف كل تلك الأموال للنّهوض بقضايا التنمية في منطقة تُعاني من آثار التخلّف وسوء التنمية. ولا شك أن المبعوثين الدوليين والمعنيين بشؤون الصحراء الغربية والوفود الدولية ونُشطاء حقوق الإنسان قد وقفوا على مدى التطور الكبير الذي تشهده المناطق الصحراوية في مجال التنمية, التي جهد المغرب لتحقيقها في المنطقة لرفع مستوى عيش ساكنيها وإحترام حقوقهم, كل ذلك حسب المواثيق الدولية. في حين أن أصوات العديد من المنظمات الوطنية والدولية قد إرتفعت لشجب عبث وإستهتار الجزائر بحقوق اللاجئين الصحراويين المحتجزين فوق ترابها في مخيمات تندوف, ورفضها إجراءات أي إحصاء تحت إشراف المندوبية الأممية السامية لشؤون اللاجئين, حتى لا يقف المجتمع الدولي على حقيقة الوضع في هذه المخيمات المنكوبة, وحالات الإختلاس الممنهجة للمساعدات المرصودة للاجئي المخيّمات للقضاء على معاناتهم .

واللافت في هذا الموضوع, هو ضلوع الولايات المتحدة الامريكية فيه, تحت غطاء أممي وبإسم الديمقراطية وحقوق الإنسان, الشعار الذي تُبرر به على الدوام تدخّلها السافر في الشؤون الداخلية للدول للإنتقاص من سيادتها وقرارها المستقل, وذلك خدمة لمصالحها. ان الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر دول العالم صخباً وضجيجاً بالحديث عن حقوق الإنسان وشعاراته, كما أنها الدولة الأكثر إستخداماً لورقة حقوق الإنسان في سياستها الخارجية, إلا أنها على صعيد الممارسة الفعلية تُعد الدولة الأخطر على مَر التاريخ التي انتهكت وتنتهك حقوق الانسان, أما كل هذا الضجيج والعجيج –الامريكي– حول حقوق الإنسان فلم يكن سوى ستار أخفى خلفه نزعة التوسّع والسيطرة . ومن الخطير جداً أن تتبنّى مصادر صنع القرار الأمريكي هذا النوع من التقارير الملفّقة والمزوّرة, لاتخاذ قرار في شأن نزاع في أكثر المناطق حساسية اليوم. وعليه, لتلافي أي تداعيات لمواقفها أن تُعيد النّظر فيها, وتنزل بكل ثقتها لدعم مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب, والتي تُعد برأي المراقبين, أنجع السُّبل لحل سلمي مُتّفق عليه ويُرضي كلّ الأطراف .

ولا شك أن الحوار السياسي بين أطراف النّزاع يَلقى ترحيباً داخل المغرب وخارجه, لأن القراءة الهادئة لأطوار النّزاع ومواقف أطرافه الإقليمية والدولية تؤكد أن الحوار هو الحل, وأي توجّه تصعيدي سيُعتبر تدخلا سافراً في الشّأن الداخلي للمغرب, من شأنه أن يُقوّض كل الإنجازات التي حقّقها المغرب في صحرائه , فيما يخص إحترام حقوق الإنسان لساكني المنطقة الذين تعرضوا في الماضي لأعتى أشكال الظّلم والقهر والإستبداد الذي مورس عليهم من طرف الإستعمار الإسباني الغاشم .

عاجل : المحكمة الإدارية تصفع بنكيران و تنصف الأطر العليا المعطلة (أطر محضر 20 يوليوز)

أنصفت المحكمة الإدارية بالرباط اليوم الخميس 23 ماي الجاري الأطر العليا المعطلة أو ما يسمى بأطر محضر 20 يوليوز حيث أمرت المحكمة الحكومة بتنفيذ الحكم باعتبار المحضر قانوني وأن الحكومة ملزمة بتنفيذه.

وجاء على الصفحة الفايسبوكية للأطر العليا المعطلة لحظات بعد نشرتا لفيديو اقتحام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من قبل أطر المحضر باعتباره كان الشاهد والضامن إثر توقيع المحضر "رابط الفيديو" أن حكم المحكمة الإدارية بالرباط بمثابة نصر على الحكومة و على رئيسها عبد الإله بنكيران و الذي سبق له أن قال أمام مجلس النواب، أن مقتضيات محضر 20 يوليوز، الذي وقع مع تنسيقيات المعطلين يستحيل تنفيذها لأنها تخالف الدستور والنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

جدير بالذكر أن الحكم قضى بالتوظيف والتعويض و أن من القرائن التي اعتمدت عليها المحكمة أن التوظيف هو حق لهؤلاء المعطلين اكتسب في إطار قانون

ولايمكن لأي قانون آخر إزالة هذا الحق.

نذكر أن محضر 20 يوليوز هو اتفاق توظيف رفعته الحكومة المغربية في يوليوز 2011 مع مجموعة من التنسيقيات من الأطر المعطلة وهم من حملة الشواهد قصد إدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Centres de sauvegarde de l'enfance:

L'ECONOMISTE

Un bien inquiétant bilan

- **Mixité dangereuse entre enfants abandonnés et ceux poursuivis pour des délits graves**
- **Des violeurs dans les mêmes dortoirs que des mineurs de moins de 12 ans**
- **Faible intérêt pour les activités éducatives, culturelles et sportives**

Répartition des enfants placés par sexe et tranches d'âge

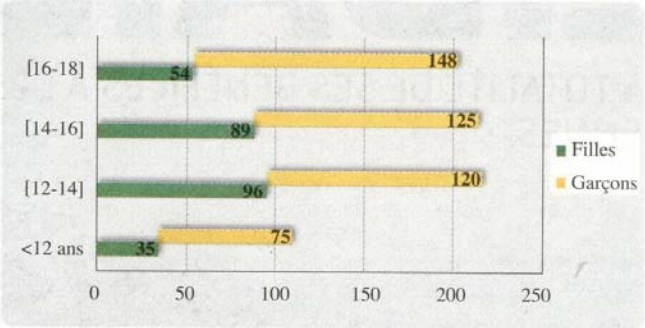

La population des centres de sauvegarde est principalement masculine, avec près de 63%. Les filles et les moins de 12 ans constituent une minorité très vulnérable

Source: CNDH

Motifs de placement

Si plus de la moitié des enfants placés dans les centres de sauvegarde sont en situation difficile, près de 47% sont en conflit avec la loi, à cause de leur implication dans des délits liés à l'atteinte aux personnes et aux biens.

ASSURER la rééducation et la réinsertion des enfants placés sous décision judiciaire. Telle est la principale mission assignée par la loi aux Centres de sauvegarde de l'enfance. Cependant, la réalité dépeinte par le dernier rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) est en contradiction totale avec cette mission. En effet, ces centres se sont transformés en lieux d'internement forcé, où les droits et la dignité des enfants sont loin d'être respectés. Même les besoins de base de cette catégorie de mineurs ne sont pas satisfaits. «La nourriture ne suffit pas, les draps sont sales, nous avons rarement droit à l'eau chaude pour la douche, et nous avons froid la nuit». Le témoignage de cet enfant placé dans un centre de sauvegarde résume la réalité de ces structures. Un constat confirmé par les experts du CNDH, qui ont souligné que, «globalement, les conditions de vie ne garantissent pas les droits fondamentaux des enfants placés. Cela constitue une atteinte à leur dignité et compromet leur dévelop-

pement physique et psychique». En effet, la mixité dangereuse qui règne au sein de ces centres multiplie les risques pour ces mineurs. Car, si un peu plus de la moitié des enfants placés sont en situation difficile, près de 47% sont en conflit avec la loi.

Ces derniers sont accueillis dans ces structures sur décision de justice pour atteintes aux personnes, aux biens, à la sécurité et à l'ordre public. Il s'agit là de mineurs poursuivis pour des délits, qui sont hébergés dans les-mêmes dortoirs que les enfants abandonnés, les mendiants, les jeunes filles mères… Ce qui crée un cocktail explosif, transformant ces centres de rééducation et de réinsertion en véritable fabrique de délinquants.

Scolarité

LORS des visites des équipes du CNDH, sur les 742 enfants placés, seuls 314 étaient scolarisés dans les niveaux primaire, collège et lycée, alors que 203 étaient pris en charge en éducation non formelle, et 53 bénéficiaient de séances d'alphabétisation. Parallèlement, «dans la majorité des centres, l'état vétuste des installations, le manque d'équipements et l'absence d'animateurs, rendent difficile l'accès des enfants à des activités sportives», selon les experts du CNDH. En effet, seuls 47% d'entre eux en bénéficient. La situation n'est pas meilleure pour les activités socioculturelles, dont bénéficie presque la moitié des enfants placés.❑

Surtout que beaucoup d'entre eux sont des récidivistes, placés plusieurs fois dans ces structures. Face au manque des ressources humaines, à même d'assurer l'encadrement de ces enfants, c'est la loi de la jungle qui règne. «Ces enfants sont exposés à diverses formes de violences physiques et morales, notamment par ceux plus âgés, plus forts ou violents», peut-on lire dans le rapport du CNDH. Pire, ces jeunes délinquants cohabitent avec des mineurs de moins de 12 ans. Ce qui constitue un véritable danger pour cette catégorie, qui peut être victime d'agressions et d'abus sexuels. La gestion inadaptée de ces centres augmente les risques.

Surtout lorsqu'on sait que «certains enfants jugés pour viols partagent les mêmes dortoirs avec d'autres beaucoup plus jeunes». Il s'agit là d'une véritable bombe à retardement, qui risque de créer de véritables dommages. Car, les conditions dans lesquelles vivent ces mineurs ne peuvent qu'accentuer leurs tendances délinquantes. D'autant plus que «le suivi qui doit être assuré par le juge reste très aléatoire. Ce qui entraîne souvent des placements de longue durée, souvent injustifiés, du fait de l'absence de révision des mesures judiciaires initiales, tel que prévu par la loi», souligne le rapport du Conseil présidé par Driss El Yazami. Parallèlement, les activités éducatives, sportives et culturelles restent très limitées dans ces centres. Généralement, ils prévoient des programmes d'enseignement, notamment primaire pour les enfants placés. Or, il s'agit souvent de cours relevant du système d'éducation non formelle. Parallèlement, beaucoup de directeurs de ces centres ne se hasardent pas à inscrire les enfants aux collèges et lycées à proximité, à cause des craintes des fugues. «Je veux poursuivre mes études et avoir mon baccalauréat, mais le directeur refuse de m'inscrire au lycée. Il a peur que je prenne la fuite, il lui faut l'autorisation du juge», a affirmé un enfant placé dans un centre de sauvegarde. Et ceux qui acceptent d'aider ces enfants à poursuivre leurs études, se retrouvent face à la complexité des procédures liées à l'obtention du dossier et des certificats de scolarité dans les écoles originelles des enfants.❑

Mohamed Ali MRABI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

CNDH

Enfants placés sur décision judiciaire

693/45

Le CNDH vient de rendre public un rapport sur la situation et la protection des droits des enfants placés sur décision judiciaire dans les centres de sauvegarde de l'enfance. Ce rapport souligne que, malgré les efforts déployés par les départements concernés et les progrès significatifs enregistrés, des dysfonctionnements entravent la protection des enfants et de leurs droits, notamment celle des enfants placés en institution. A l'issue des visites réalisées du 15 au 29 novembre 2012 dans les différents centres de sauvegarde de l'enfance, le CNDH indique que le placement des enfants en situation difficile et/ou en conflit avec la loi dans ces centres n'est pas conforme aux standards et normes de la Convention relative aux droits des enfants (CDE). Driss El Yazami, président du Conseil, a fait savoir que ce rapport s'inscrit dans le cadre des nombreuses réformes visant à consacrer la promotion et la protection des droits de l'enfant et à harmoniser les législations avec les instruments internationaux ratifiés par le Maroc (notamment la CDE et les Conventions de l'OIT), El Yazami a indiqué que ce rapport relève que ces centres souffrent d'un sous-effectif chronique et que, malgré l'augmentation de l'allocation budgétaire et l'appui apporté par le secteur associatif et la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, les insuffisances restent notables. Afin de mettre

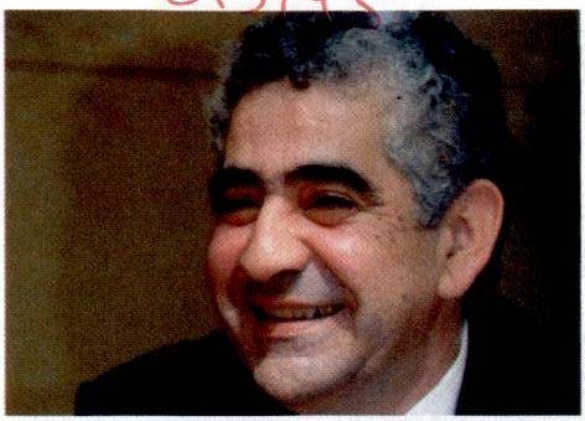

en conformité le placement des enfants avec les standards et normes de la CDE, le CNDH recommande, au niveau politique, la mise en œuvre d'une stratégie nationale de protection intégrée des enfants conforme aux standards internationaux. Au niveau législatif, le Conseil recommande la mise en œuvre effective des lois à travers, entre autres, la mise à disposition des moyens matériels et des ressources humaines qualifiées nécessaires, la mise en place d'alternatives à la privation de liberté, la garantie du droit de l'enfant d'être entendu et informé de la procédure judiciaire et l'assistance juridique appropriée, ainsi que de privilégier la conciliation lors de délits mineurs. Enfin, pour protéger les enfants contre toutes formes de violence, maltraitance, abus ou exploitation, le CNDH souligne qu'il est nécessaire de mettre en œuvre des mécanismes de recours pour les enfants.■

RAPPORT DU CNDH

Centres de sauvegarde de l'enfance, une dangereuse promiscuité

1026/12.

CREDIT PHOTO: DR

Le président et le secrétaire général du CNDH, Driss El Yazami et Mohamed Sebbar. Rabat, le 20 mai 2013.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a rendu un rapport alarmant sur la situation des enfants placés dans les CSE (centre de sauvegrde de l'enfance). Présenté lundi 20 mai, à Rabat, lors d'une conférence de presse ayant pour thème "Enfants dans les centres de sauvegarde: une enfance en danger... Pour une politique de protection intégrée de l'enfant", le rapport insiste sur le fait que, malgré quelques progrès significatifs, la situation y reste très précaire. Ce rapport fait suite aux visites effectuées du 15 au 29 novembre 2012 dans 17 CSE, au cours desquelles le CNDH a rencontré les personnels, les familles des enfants internés, les enfants et l'administration.

Au nombre de 17 (dont 5 réservés aux filles) ils ont une capacité d'accueil totale de 1.852 places (1.252 pour les garçons et 600 pour les filles).

Les conclusions du rapport du CNDH sont sans appel: le placement des enfants en situation difficile dans les centres de sauvegarde n'est tout simplement pas conforme aux normes de la Convention internationale relative aux droits de l'Enfant (CDE), ni aux principes régissant la justice des mineurs. Les raisons en sont nombreuses: manque de moyens, placements injustifiés, châtiments corporels, surpopulation, exploitation, incurie de la machine judiciaire et de l'administration... En effet, «*Les enfants en situation difficile se trouvent dans une institution fermée, privés de leur liberté, partageant les mêmes espaces que les enfants en conflit avec la loi, en attente de jugement ou d'être jugés*», indique le rapport.

Le CNDH propose plusieurs recommandations en direction des pouvoirs publics, spécialement au ministère de la Justice et des Libertés. Parmi les plus importantes, celle de ne recourir à la privation de liberté qu'en dernier lieu. Les experts suggèrent en outre de mettre en œuvre les moyens humains et matériels nécessaires afin d'assurer la mise en œuvre effective des lois et procédures judiciaires. Ces recommandations ont notamment été saluées par Najat Anwar, présidente de l'association "*Touche pas à mon enfant*", *qui a reconnu «l'effort et la politique efficiente tracée par le CNDH»* ■

HAFID ESSAÏDI

Droits de l'homme

Entretiens entre le CNDH et l'APCE

« Tous les articles

La situation des droits de l'Homme au Maroc et l'évolution politique et constitutionnelle en la matière ont été au centre d'entretiens, jeudi à Rabat, entre El Habib Belkouch, membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et Mme Liliane Maury Pasquier, rapporteur de la commission des affaires politiques et de la démocratie de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe (APCE), en visite au Maroc.

Partager J'aime 0

À ce propos, M. Belkouch a présenté un aperçu sur la création du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) dans les années 90, marquées par une «réelle ouverture politique du Maroc qui a vu pour la première fois l'implication de la Gauche dans la gestion de la chose publique».
Il s'est en outre attardé sur les mesures qui ont été prises pour accompagner les efforts de protection et de promotion des droits de l'Homme au Maroc, notamment l'élargissement des prérogatives du CNDH pour englober la prévention, la médiation et le pouvoir d'enquête. L'échange a également porté sur le développement du CNDH au niveau régional, en particulier avec la mise en place de nouvelles structures dans 13 régions du pays y compris à Laâyoune et Dakhla pour «accompagner l'effort de protection des droits de l'Homme, en concertation avec l'ensemble des acteurs associatifs travaillant dans le domaine, les élus et les départements officiellement concernés par la protection des droits de l'Homme».

M. Belkouch a aussi évoqué les différents rapports établis par cette instance indépendante sur plusieurs questions, dont la situation dans les prisons, les orphelinats et les hôpitaux. Il a enfin souligné les nouveaux engagements du Maroc en matière de protection des droits de l'Homme, notamment la création de nouveaux mécanismes chargés de veiller sur la question.

Les centres de protection des enfants en question

4705/12

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) vient de rendre public le 20 mai un rapport sur l'état et le fonctionnement des centres de protection de l'enfance dans le pays. Le constat est alarmant : si les lois marocaines sont conformes aux conventions internationales, la réalité est tout autre. Résultat : plusieurs enfants sont victimes de châtiments corporels, de brimades ou d'insultes… «*Les fugues constatées reflètent le mal-être des enfants et l'inadéquation de la prise en charge de certains enfants*», reconnaît le rapport ■

Le CNDH participe au 5e forum mondial des droits de l'Homme de Nantes

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) participe, du 22 au 25 mai 2013 à Nantes, à la 5ème édition du Forum mondial des droits de l'Homme, tenue sous le thème «Développement durable - Droits de l'Homme : même combat ?».
Organisée par le secrétariat permanent international Droits de l'Homme et gouvernements locaux (SPIDH), cette édition se veut une occasion d'examiner le concept de développement durable à la lumière du droit international des droits de l'Homme près d'un an après la conférence internationale de Rio+20, indique un communiqué du CNDH.

Il s'agit également de vérifier et de réaffirmer, le cas échéant, la nécessité d'un développement durable qui soit respectueux des droits de l'Homme afin d'assurer un véritable progrès social et un développement juste, dans le cadre démocratique renforcé et un environnement protégé, précise la même source.

Représentée par Houria Esslami, membre du CNDH, Mohamed Charef, président de la commission régionale des droits de l'Homme d'Agadir, et Hamid El Kam, conseiller du Président du conseil, le Conseil national des droits de l'Homme contribuera aux débats sur plusieurs thématiques du Forum à savoir «Quel développement et quel modèle économique pour un monde plus humain et plus juste ?», «Quelle égalité des êtres humains en temps de crise ?» et «Quels territoires pour demain pour les politiques basées sur les droits de l'Homme, pour la citoyenneté de tous et pour une démocratie renforcée ?».

Dans ce cadre, Mohamed Charef, président de la commission régionale des droits de l'Homme d'Agadir, interviendra, vendredi 24 mai 2013, à l'atelier «Pour une approche territoriale de la démocratie et des droits humains».

Le Conseil tiendra également un stand pour présenter l'institution nationale des droits de l'Homme marocaine ainsi que ses différentes publications en la matière qui dépassent les 300 ouvrages et documents multimédias.

Le Forum mondial des droits de l'Homme de Nantes est, depuis 2004, l'occasion d'une large rencontre internationale et d'un débat public approfondi, libre et ouvert sur les questions cruciales pour l'actualité et l'avenir des droits de l'Homme.

L'Objectif étant de réussir ainsi à dégager des pistes d'actions au niveau local comme à l'échelle universelle. Cette 5ème édition connait la participation d'acteurs en provenance notamment de Belgique, Bénin, Suisse, Roumanie, Sénégal, Chine, Slovaquie, Népal, Tunisie, Brésil, France, Birmanie, Niger, Espagne, Portugal, Canada, Pays-Bas, Bulgarie, Mexique, Nigeria, Chili, USA, Mali, Vietnam, Costa Rica, Bolivie, Equateur, Colombie, Italie, Inde, Grèce, Argentine, Arménie, Palestine, Guinée, Yémen, Afrique du sud, Iran, Irlande du Nord, Maroc.